بسم الله الرحمن الرحيم

جلالة وفخامة ملوك ورؤساء الدول المحترمون

دولة رؤساء الحكومات المحترمون

سعادة الوزراء ورؤساء وفود الدول المحترمون

سعادة الامين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون المحترم

السيد رئيس المؤتمر المحترم

حضرات السيدات والسادة الحضور المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني ويشرفني رئاسة الوفد العراقي وتمثيل حكومة وشعب بلادي في هذا الحدث العالمي الا وهو مؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠)، واسمحوا لي في البداية أن أتقدم، بأسم وفد حكومة بلادي، بالشكر الجزيل لرئيسة جمهورية البرازيل وحكومتها وشعبها على حسن الاستقبال وحفاوة الترحيب والضيافة في مدينة ريو الجميلة والمضيافة والتي تستقبل، بترحاب ، وللمرة الثانية في تاريخها، مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة.

السيد الرئيس

لقد اهتم العراقيون منذ فجر التاريخ بوضع قواعد قانونية تنظم بيئتهم وتؤطر لأستخدام رشيد لمواردهم، وخاصةً الزراعية منها، ولعل قانون حمورابي، والذي يعد اول قانون مكتوب في التاريخ البشري، يعد مثالاً بارزاً على اهتمام العراقيين المبكر بالبيئة والتنمية، اذ وضع حمورابي عقوبات على كل من يهمل صيانة فروع نهري دجلة والفرات والتي تستخدم للزراعة، كما واشترطت احدى قواعد القانون المذكور ان تزرع

الارض سنة وتترك سنة اخرى اذا ما زرعت بالبقوليات وذلك كي تبقى الارض محتفظة بقابليتها الانتاجية وخصائص منتجاتها الغذائية. ان العراقيين القدماء هم اول من وضع أُسساً لتخطيط المدن وتوزيع الفعاليات فيها، والتي تستند الى نظام توزيع الشوارع العامة الذي يعد ولايزال الهيكل الأساس لتنظيم المدن. واستمر اهتمام العراقيين بمبدأ الاستدامة في اختيارهم لمدنهم وفعالياتهم الاقتصادية. وكان العراق من اوائل الدول النامية، في العصر الحديث، التي أولت اهتماماً كبيراً بالعلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية، وشرعت العديد من القوانين وأنشأت الكثير من التنظيمات المؤسسية التي تهتم بهذا البعد من التنمية، بحيث أصبح العراق في اواخر السبعينات من ابرز الدول المتوسطة الدخل في البنى (التحتية) المتعلقة بالاستدامة البيئية، وفي تامين الخدمات والبنى الارتكازية المرتبطة بالرفاه الاجتماعي والاقتصادي، لكن دخول العراق في حروب لثلاث عقود من الزمن بفعل سياسات النظام السابق قد اعادته الى مستويات متدنية في مجال الاهتمام بمبدأ استدامة التنمية، نتيجة تركيز الجهود على تامين الآلة العسكرية بحيث خرج العراق منهكاً اقتصادياً واجتماعياً وتدهورت عناصر البيئة فيه إلى مستويات متدنية جداً. وبعد التغيير في عام ٢٠٠٣، ورغم ان الجهود انصبت خلال السنوات الماضية على عملية اعادة اعمار ما خربته الحروب والحصار الدولي على العراق والظروف الامنية التي رافقت عملية التحول في عام ٢٠٠٣، لكن الحكومة لم تغفل اهمية اعادة بناء البنى الارتكازية البيئية وجعل البيئة ركناً اساسياً من أركان التنمية في خطة التنمية الوطنية ٢٠٠٧-٢٠١٠ وفي إستراتيجية التخفيف من الفقر التي أطلقت عام ٢٠٠٩.

السيد الرئيس

لقد حققت بلادي خلال بضعة سنوات ماضية نجاحات مهمة على طريق التنمية المستدامة وفي مختلف القطاعات، فعلى المستوى الاقتصادي ارتفع معدل دخل الفرد السنوي من حوالي ١٠٠ دولار الى حوالي اربعة

الاف دولار سنويا، وانخفضت البطالة من (٢٨%) في عام ٢٠٠٤ الى (١١%) عام ٢٠١١، وتدنت مستويات الفقر وارتفعت بشكل ملحوض نسبة تغطية خدمات السكان لخدمات الماء والصرف الصحي، وقد وضع العراق خطةً لمعالجة مشكلة الكهرباء خلال السنتين القادمتين، وعولجت الكثير من مشاكل تلوث الماء والهواء والتربة باستخدام التكنولوجيات الأنظف بيئياً، وقام باستخدام مياه الزراعة استخداماً رشيداً، لمواجهة النقص في المياه الواردة من دول اعالي نهري دجلة والفرات، ويلخص تقريرنا الوطني المقدم الى المؤتمر ابرز الانجازات التي تحققت بهذا الصدد.

السيد الرئيس

ان حكومة بلادي تبني اماالاً كثيرةً على النتائج التي سيخرج بها هذا المؤتمر لتصحيح المسارات الخاطئة للتنمية خلال العقود الماضية وما ترتب عليها من تدهور للحدود الايكولوجية لبيئة كوكبنا، وتهديد للعيش ببيئة سليمة وصحية. ونود بهذا الصدد، ان نوضح وجهة نظر العراق في مجمل القضايا الرئيسة للمؤتمر ومنها إعادة التأكيد مجدداً على مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، ووفاء الدول المتقدمة (دول المرفق الأول من بروتوكول كيوتو) بالتزاماتها تجاه الدول النامية بما فيها التحول نحو الاقتصاد الاخضر وتخفيض انبعاثات الكربون والدعم المالي لصندوق المناخ الاخضر، وذلك من خلال تقديم مساعدات فنية ومالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتسهيل اليات تحقيق ذلك، من اجل تامين قدرة الدول النامية على تحقيق التنمية المستدامة. كما وتؤكد حكومة بلادي على سيادة الدول في استثمار ثرواتها الطبيعية ومراعاة ظروف وأحوال الدول التي تعتمد اقتصادياتها على الوقود الاحفوري مع الترويج لاستخدام نظيف بيئياً لهذا النوع من الوقود ومصادر الطاقة المتجددة، كما وان حكومة بلادي ترى ان تعزيز وتقوية آليات عمل المؤسسات الحالية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة يعد خياراً افضل في ظل الظروف الراهنة وتجنب

استحداث مؤسسات جديدة، وترى ان اي اطار مؤسسي يتم التوصل اليه في المؤتمر يجب ان لايؤدي الى فرض شروط وعوائق اضافية فنية او تجارية على البلدان النامية، ونفس الشي ينطبق على ما يتفق عليه من مفهوم للاقتصاد الأخضر، إذ يجب ان يكون أداة لتحقيق التنمية المستدامة وليس مفهوما بديلاً عنها، وان لا يكون هذا المفهوم ذريعة لغرض فرض حواجز تجارية او معايير بيئية او متطلبات تكنولوجية يصعب الالتزام بها من قبل الدول النامية .

وان تؤمن اليات تطبيق هذا المفهوم مبدا التحول التدريجي الى الاقتصاد الاخضر وبما يتناسب مع الامكانات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصيات كل بلد .

ختاماً، السيد الرئيس، أتمنى لمؤتمرنا النجاح والتوفيق خدمة للانسانية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته